

## أثر سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة 1990-2020

### The impact of public spending policy on macroeconomic changes In Algeria during the period 1990-2020

د. بطاهر علي<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup> جامعة حسيبة بن بوعلبي بالشلف ( الجزائر ) ، a.batteher@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/09

تاريخ القبول: 2023/05/27

تاريخ الإرسال: 2023/01/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعالجة أحد المواضيع الهامة التي تصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية والتي تحتل موقعا مهما في النقاشات الاقتصادية بين رجال الاقتصاد حيث تناولنا الدراسة تحت عنوان " أثر سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة 1990-2020 " ، حيث تم اعتماد سياسة الإنفاق العام باتجاهيها الانكماشية والتوسعية تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية ، وما ترتب عن تنفيذها من آثار مرغوبة و أخرى غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني بشكل عام والاستقرار الاقتصادي بشكل خاص .  
كلمات مفتاحية : الإنفاق العام – الاستقرار الاقتصادي – إنفاق انكماشية – إنفاق توسعية – الأوضاع الاقتصادية .

تصنيف JEL: H500، E2، E6

#### ABSTRACT :

*This Study aims to address one of the important topics that fall within the fram work macroeconomic studies , which occupies an important position in economic discussions among economists where we dealt with the study under the title " The impact of public spending policy on macroeconomic variables in Algeria during the period 1990- 2020 £, where the public spending policy was adopted both its contractionary and expansionary directions , in line with the economic conditions , and the resulting desirable and undesirable effects of its implementation on the national economy in general and economic stability in particular*

**Key words :** *Public spending –economic stability – contractionary spending – expansionary spending –economic situations .*

**Jel Classification Codes :** H500، E2، E6

\* المؤلف المرسل

## مقدمة :

على عكس المدرسة التقليدية التي تعتقد بأن الناتج الوطني ثابت عند مستوى التشغيل التام في الأجل القصير ، وبعد إخفاق الفكر الكلاسيكي في علاج أزمة الكساد والذي كانت مبادئه تقوم على الحرية التامة للأسواق وامتناع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي . فإن المدرسة الكينزية تعترف بإمكانية تقلب النشاط الاقتصادي بين حالات الانكماش والركود من جهة وحالات الانتعاش و الرواج من جهة ثانية ، وهذا الوضع من شأنه أن يحدث الكثير من الآثار السلبية على الاقتصاد كالتضخم والبطالة . وبالتالي أصبح هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من بين الأهداف الأساسية لواضعي السياسات الاقتصادية .

وتعد سياسة الإنفاق العام من أهم السياسات التي تعتمد عليها الحكومات في الوقت الحالي وهي إحدى أدوات السياسة المالية وهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع ، وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص الاستخدام في المجتمع حتى يمكن علاج مشكلة البطالة ، أيضا العمل على تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار حتى يمكن الحفاظ على مستوى معيشة أفراد المجتمع ، وبجانب ما سبق من أهداف تسعى الحكومات عن طريق هذه السياسة إلى تحقيق توزيع عادل للدخول بين أفراد المجتمع قدر المستطاع . تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والعمل على تخفيض حجم الواردات .

وفي هذا الإطار عملت الجزائر على تبني سياسة الإنفاق العام باتجاهيها التوسعي والانكماشى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث اتبعت الحكومات سياسة إنفاقية انكماشية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي واتبعتها بسياسة انفاقية توسعية في بداية الألفية الثالثة والتي تجسدت في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي .

وبناء على ما تقدم ، يصبح من الواجب على الباحثين في المجال الاقتصادي في الجزائر مراجعة السياسات الاقتصادية وتحديد سياسة الإنفاق العام التي استخدمت في هذه الفترة لمعرفة هل نجحت في تحقيق أهدافها أم لا ، وماهي الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام ؟.

## موضوع الدراسة :

يتناول هذا البحث إحدى السياسات الاقتصادية الهامة وهي سياسة الإنفاق العام وآثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 1990-2020 .

## الهدف من الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى :

- معرفة مدى نجاح سياسة الإنفاق العام خلال الفترة 1990-2020 في تحقيق الأهداف المطلوبة وعلى رأسها الحد من التضخم وتحقيق مستوى عال من النمو و التشغيل .
- معرفة مدى نجاح سياسة الإنفاق العام خلال الفترة 1990-2020 في تحقيق التوازن الخارجي .

## فروض الدراسة :

يفترض الباحث في هذه الدراسة مايلي :

يعتبر التوسع في الإنفاق العام الأداة الأكثر استخداما لتحفيز النشاط الاقتصادي في الجزائر .

كان للإنفاق العام في الجزائر آثارا إيجابية على الاقتصاد خلال فترة الدراسة 1990-2020 وخاصة على التوازن الداخلي والخارجي .

## حدود الدراسة :

الحدود المكانية وتتمثل في بلد الجزائر من خلال تحليل الاقتصاد الجزائري .

الحدود الزمنية وهي تحليل جوانب الموضوع خلال الفترة 1990 - 2020 .

## منهج الدراسة :

تم استخدام المنهج الاستنباطي باستعمال أداتي الوصف والتحليل وهذا لإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام بالإضافة إلى رصد وتحليل التطورات خلال فترة الدراسة من خلال الاستعانة بالجداول والأشكال البيانية .

## خطة الدراسة :

تشمل هذه الدراسة جانبين : جانب نظري وآخر تطبيقي . استغرق الجانب النظري الفصل الأول من الدراسة . واستغرق الجانب التطبيقي الفصل الثاني .

### 1 - تعريف الإنفاق العام :

يمكن تعريف النفقة العامة بأنها  $\text{D}$  مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام  $\text{D}$  كما يمكن تعريف النفقة العامة بأنها  $\text{D}$  مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة ، أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة .<sup>1</sup> كذلك هناك تعاريف أخرى عديدة ومتنوعة للإنفاق العام نذكر من بينها مايلي :

-  $\text{D}$  كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجات عامة .<sup>2</sup>  
-  $\text{D}$  مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطات التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير السلع والخدمات العامة قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .<sup>3</sup>

-  $\text{D}$  هو ذلك الإنفاق الذي تتحمله الحكومة المركزية والحكومة المحلية لإشباع حاجات عامة اجتماعية .<sup>4</sup>  
وحسب هذه التعاريف وإن اختلفت في عباراتها ومفرداتها اللغوية فغناها تعطي نفس المعنى والمضمون بحيث يمكن اعتبار الإنفاق العام يعتمد على ثلاثة أركان أساسية هي :

### 1-1 - الإنفاق العام مبلغ نقدي :

لكي نكون بصدد نفقة عامة لا بد للدولة من استخدام مبلغ من النقود ثمنا للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات ضرورية لتسيير مرافقها أو ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولاها بنفسها ، ولذلك لا يعتبر نفقة عامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب أو منح الألقاب و الأوسمة . وذلك لأن تطور النظام الاقتصادي من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي أدى إلى انتشار استعمال النقود لشراء السلع والخدمات بدلا من الحصول عليها عن طريق المقايضة .

### 1-2 - صدور الإنفاق العام عن شخص عام :

نقول عن النفقة أنها من النفقات العامة إذا كان القائم بها شخص عام ، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية والولايات في الدول الاتحادية أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات و المدن والقرى في الدول الموحدة . وعلى ذلك فإن النفقات التي تنفق من طرف أشخاص خاصة طبيعية أو اعتبارية لا تعتبر نفقات عامة حتى ولو كانت تهدف لتحقيق نفع عام ، ذلك أن تلك الأموال التي أنفقتها تعد أموالا خاصة أي أموال لم تخرج من خزينة الدولة . وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق على معيارين أحدهما :<sup>5</sup>

(أ) **المعيار القانوني** : أخذ به المليون التقليديون وهو يقوم على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق ، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعتبر عامة أيا كان الهدف منها ، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد .

(ب) **المعيار الوظيفي** : يقوم على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالنفقة ، أي يقول عن النفقة أنها عامة لما تقوم الدولة بصفتها السيادية والأمره بها أو لما يقوم بها الأشخاص الخاصة الذين تفوضهم الدولة صلاحية استخدام السلطة . وعليه في حالة غياب السلطة الأمره والمصلحة العامة فإن النفقة التي تقوم بها الدولة تعتبر نفقات خاصة

### 1-3 - الهدف من الإنفاق العام هو تحقيق النفع العام :

ينبغي أن يكون الغرض من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة ، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص<sup>6</sup> وتبرير هذا الشرط يعود إلى سببين هما :

أ - المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة .

ب - إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص ، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة و العدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب ، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة .

وعليه في الأخير نخلص إلى توحيد تعريف الإنفاق العام بأنه  $\text{R}$  مبلغ نقدي يصدر ويخرج من الذمة المالية للدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام قصد تحقيق منفعة عامة <sup>6</sup> .

## 2 - أنواع النفقات العامة ( تقسيماتها) :

تعددت أوجه الإنفاق العام ، نتيجة تدخل الدولة المتزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وانتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخل ، ثم إلى الدولة المنتجة ، وأصبحت النفقات العامة تشمل أنواعا متعددة لتحقيق أهداف محددة لكل منها ، لذلك تركزت دراسات المالية العامة الحديثة على تحليل طبيعة كل من هذه النفقات العامة وتقسيماتها ، تبعا لوضع كل منها وأثاره ومنعكساته <sup>7</sup> .

ولم تتناول دراسة طبيعة النفقات العامة في النظرية التقليدية الاهتمام اللازم بحده الأدنى ، فقد كانت النفقات العامة في إطار مفهومها التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة أهدافها التي تقتصر على القيام بالوظائف الأساسية التقليدية لتسيير المرافق الإدارية .

أما بعد اتساع نشاط الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اكتسبت دراسة طبيعة وهيكل النفقات العامة أهمية كبيرة في العصر الحاضر ، حيث أصبحت النفقات العامة تتخذ صورا متعددة ومتنوعة ، ويزداد هذا

النوع مع تزايد وظائف الدولة ، وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وكان طبيعيا أن تتولى الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعات محدودة حسب معايير وأسس معينة وتبعا للخصائص المشتركة بالرغم من أن لكل دولة تقسيمها الخاص بما الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يسمى بالتقسيم الوضعي للنفقات .

ونحاول أن نبين في هذه النقطة تقسيمات النفقات العامة وفقا للمعايير التالية :

- حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية ( النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية ) .

- حسب معيار التكرار والدورية ( نفقات عادية و نفقات غير عادية .

- التصنيف الوظيفي ( حسب وظيفة الدولة ) .

## 2-1-1 - النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

2-1-1-1 - النفقات الحقيقية : تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة ، فهي تعبر عن تلك النفقات التي تصرف مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة ، وتمثل هذه النفقات في الرواتب والأجور المدفوعة لموظفي الدولة وكذلك المبالغ المدفوعة لشراء السلع والخدمات اللازمة للإدارة الحكومية وكذلك للمشاريع الاستثمارية ، وبذلك فإن الإنفاق الحقيقي يتمثل في وجود مقابل له يتمثل في السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة .

2-1-1-2 - النفقات التحويلية : ويقصد بها النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ، بمعنى مجرد إعتمادات تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة مؤداة أو سلعة مقدمة وإنما تمثل تحويل جزء من الدخل الوطني من فئة إلى أخرى وهذا بهدف تحسين توزيع الدخل أو تحقيق غايات أخرى تصبوا إليها الدولة .

تنقسم النفقات التحويلية الى نفقات تحويلية مباشرة ( نقدية ) و نفقات تحويلية غير مباشرة ( سلفة أو خدمة بالجمان ) ومن الواضح أن النفقات التحويلية المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخل النقدية للأفراد ، في حين أن التحويلات غير المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقية للأفراد <sup>8</sup> . تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع <sup>9</sup> :

أ - اقتصادية : مثل الإعانات بهدف تخفيض أسعار السلع الضرورية .

ب - اجتماعية : مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة .

ج - مالية : مثل أقساط فوائد الدين العام .

## 2-2 - النفقات العادية والنفقات غير العادية

تقسم النفقات العامة حسب دوريتها ( انتظامها وتكرارها السنوي ) إلى قسمين هما :<sup>10</sup>

(أ) **النفقات العادية** : هي النفقات التي تتصف بالدورية ، أي تتكرر سنويا في ميزانية الدولة وإن اختلف مقدارها من سنة إلى أخرى ، حيث تشمل رواتب الموظفين ، نفقات اللوازم والمهمات التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي ، وكذلك نفقات شراء الأجهزة والآلات ، نفقات الصيانة أو العدالة .

(ب) **النفقات غير العادية** : هي النفقات التي تتصف بعدم دوريتها ، بعدم انتظامها وعدم تكرارها سنويا في الميزانية العامة ، وتشمل النفقات الاستثنائية أو الطارئة كنفقات الحروب ، أو إعانات المنكوبين في حوادث الزلازل والفيضانات أي نفقات التعمير .

## 2-3 - التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

### 2-3 التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف يعد أحدث التقسيمات للنفقات العامة ، وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلى بقية دول العالم ، كما أنه لا توجد قائمة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم ، ويمكن التقسيم وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة ، حيث تصنف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة .

والوظائف الأساسية للدولة هي : الوظيفة الإدارية ، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية ، وبذلك تكون هناك ثلاث أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي<sup>11</sup> :

### 2-3-1 - النفقات الإدارية للدولة

تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة ، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين ، أجور العمال ومعاشاتهم ، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات ( الإدارية ) يتضمن نفقات الإدارة العامة ، والدفاع ، الأمن ، العدالة والتمثيل الدبلوماسي .

### 2-3-2 - النفقات الاجتماعية للدولة

وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة ، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد ، ومن أهم بنود هذه النفقات النفقات الخاصة بالتعليم والصحة ، والتأمينات الاجتماعية والثقافية .

### 2-3-3 - النفقات الاقتصادية للدولة

هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة ، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات ، الري ، الكهرباء... الخ .

ويتضح أن هذا النوع من النفقات يزداد أكثر أهمية في الدولة الاشتراكية كما يحتل مكانا بارزا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لسبب عدم توفر التنمية الأساسية في الأولى .

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الميزانية في شكل بسيط يسهل فهمه ، كما يمكن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول .

ولتسهيل عملية التقسيم يمكن إرجاع الإنفاق العام إلى نوعين رئيسيين هما الإنفاق العام على الخدمات والنفقات العامة التحويلية ، بحيث تندرج تحت كل صنف من النوعين أنواع أخرى فرعية .

### 3 - الإنفاق العام كسياسة اقتصادية

تعتبر سياسة الإنفاق العام من بين أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة ممثلة في السلطات العامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق إحداثها آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الاقتصاد .

### 3-1 مفهوم سياسة الإنفاق العام

بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929 والانتشار الكبير لأفكار المدرسة الكينزية ، جاء كينز ليعلن ضرورة تدخل الدولة بشكل أوسع في الحياة الاقتصادية لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي من خلال استخدامها للإنفاق العام ، هذا الأخير الذي يعتبر جزء مهم من السياسة المالية ، وأنه الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ( خاصة حالة الكساد ) لما من تأثير على حجم الإنتاج ، مستوى الدخل ومعدلات البطالة

وفيمابلي نحاول أن نعرض أهم التعاريف المتعلقة بسياسة الإنفاق العام :

- - يقصد بسياسة الإنفاق العام مجموعة من القواعد و الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام ، لتحقيق الاستقرار والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلة التضخم والكساد<sup>12</sup> .
- - وبعبارة أخرى هي الكيفية التي تحاول من خلالها السلطات العامة استخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>13</sup> .
- - هي تعبر كذلك عن تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني<sup>13</sup> .
- - وتعرف أيضا بأنها تلك السياسة التي تكون تتعلق بالإنفاق الحكومي بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري ، وأهدافه ومجالاته وضوابطه ، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة<sup>14</sup> .

وعموما نجد أن التعريفات المختلفة لسياسة الإنفاق العام تقوم على ثلاث محاور أساسية وهي :

أ- **الهدف** : وهو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي أو السعي لتحقيقه ، والمحافظة على معدل نمو جيد في إطار معدلات تضخم ملائمة ومستوى بطالة ملائم .

ب- **الكيفية** : والمقصود بها هو تحقيق الأهداف عن طريق التحكم في الإنفاق العام للتأثير في الطلب الكلي سواء بإنعاشه ودعمه أو بتخفيضه وإنقاصه .

ج - **السلطة المختصة** : والمقصود بها الجهة التي تقوم بوضع وتنفيذ السياسة المالية التي ينبغي و أن تتسق مع الأهداف الاقتصادية العامة وهي حتما السلطات العامة .

### 3-2 أهداف وأدوات سياسة الإنفاق العام

وتعد سياسة الإنفاق العام من أهم السياسات التي تعتمد عليها الحكومات في تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للوصول إلى وضع التشغيل التام . وطبعا من أجل تحقيق ذلك تعتمد على جملة من الأدوات التي سيتم التطرق إليها في هذا المطلب وفق مايلي :

### 3-2-1 أهداف سياسة الإنفاق العام

يمكن تلخيص أهم أهداف سياسة الإنفاق العام فيما يلي :

### 1 - سياسة الإنفاق العام و الاستقرار الاقتصادي :

تهدف سياسة الأنفاق العام إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وهذا يكون بمعالجة الإختلالات التي تصيب الاقتصاد من ركود أو تضخم . فعندما يمر الاقتصاد بحالة الركود التي تتميز بانتشار البطالة ، فإن سياسة الإنفاق العام تعمل على محاربة البطالة وبالنتيجة محاربة الركود وذلك عن طريق الرفع من الأنفاق العام . حيث يعد الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي عن طريقه يمكن للحكومة أن تخلق مناصب عمل تمتص بها قدرا من البطالة وتخفف من حدتها ، فالعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها ، كما أن السياسة المالية بصورة عامة وبمختلف آلياتها ( بما فيها سياسة الإنفاق العام ) تعتبر أكثر فعالية في معالجة البطالة أو الفجوة الانكماشية<sup>15</sup> .

أما إذا كان يسود الإقتصاد حالة من التضخم ، فإن سياسة الإنفاق العام تعمل على معالجته من خلال العمل على الحد من الإنفاق العام خاصة الإنفاق غير المنتج ، وكذلك التأثير على الأسعار من خلال دعم بعض السلع أو دعم القطاعات المنتجة للرفع من الإنتاج ومن ثم مواكبة واستيعاب الفائض في الطلب الكلي .

## 2 - سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي :

إن للإنفاق العام أثرا كبيرا في النمو الاقتصادي فهو يعمل على زيادة الطلب الكلي من جهة ويعمل على زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري الذي يزيد من الطاقة الإنتاجية ، وكذلك يدخل الإنفاق العام كمشتري في حالات الركود ليزيد من الطلب الكلي من وجهة نظر السياسة المالية ، أما من وجهة نظر السياسة النقدية فزيادة الإنفاق العام يواكفها زيادة في عرض النقود حيث أن الدولة تتخلى عن ما لديها من سيولة في مقابل حصولها على سلع وخدمات ، وهكذا نجد أن أثر الأنفاق العام على النمو واضح التأثير وواسع المجال<sup>16</sup> . وكذلك تظهر أهمية سياسة الإنفاق العام من خلال فكرة المضاعف والتي توضح أن الزيادة في الإنفاق العام الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق العام ، ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة و توسع الجهاز الإنتاجي . فكلما كان الجهاز الإنتاجي مرنا كلما كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الإنفاق العام .

## 3 - سياسة الإنفاق العام توزيع الدخل :

تسعى الدول إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة وتقليصا للفوارق الاجتماعية ، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع مستوى المدخيل المنخفضة ، حيث تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية ويشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية<sup>17</sup> . ويظهر هذا الهدف أساسا عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة ، حيث تعمل على تخفيض الدخل عند الطبقة الغنية وارتفاعه عند ذوي الدخل المحدود ، كما تقوم هذه النفقات بزيادة القدرة الشرائية لمحدودي الدخل .

## 4 - سياسة الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار :

تعتمد الدول على سياسة الإنفاق العام كأداة للتأثير على الأسعار بالتخفيض أو بالرفع أو بالتثبيت وذلك بغرض توجيه الموارد الاقتصادية ، فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات كالتعليم والصحة يؤدي إلى تخفيض أسعارها ، وتلعب المعونات الاقتصادية لدعم الأسعار دورا هاما في كبح التضخم ومنع ارتفاع الأسعار ، لأن المعونات تعكس في النهاية في الدخ الحقيقي إلا أن النفقات العامة يمكن أن تقود إلى ارتفاع الأسعار ، فالتمويل عن طريق القروض و الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة عرض النقود ومنه يزداد الطلب مقارنة بمستوى العرض مما ينتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار . كما تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الأسعار تبعاً للوضع الاقتصادي السائد ولهذا نجد الحكومات تتبنى سياسات زيادة الإنفاق العام في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الراج .

## 3-2-2- أدوات سياسة الإنفاق العام :

تقوم سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الخاصة بها على أدوات مرتبطة بالإنفاق في حد ذاته والتي هي :

### 1 - زيادة أو تخفيض الإنفاق العام :

يرتبط حجم النفقات العامة المستخدمة من طرف الحكومات إلى حجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد الوطني للبلاد في تلك الفترة وكمية الموارد المالية المتاحة ، وبهذا يمكن أن تكون سياسة الإنفاق العام توسعية أو تقييدية (انكماشية) ، إلا أن اتجاه الدولة نحو الزيادة المفرطة للإنفاق العام قد ينتج عنه آثار سلبية بليغة كالتضخم الذي تجذ الدولة صعوبة كبيرة في تغطيته .

كما أن زيادة الإنفاق العام قد تكون لا إرادية وتفرضها الظروف السائدة كالحروب والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية ، ونفس الأمر بالنسبة  $\text{R}$  لتخفيض الإنفاق العام " فالدولة لا يمكنها أن تخفض النفقات العامة بمدة اعتبارا لوجود بعض الحاجات الاجتماعية غير القابلة للضغط كونها تمس رفاهية وضروريات أفراد المجتمع .

### 2 - إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام :

ويتم من خلال هذه العملية مراجعة الأولويات التي تقوم بها الدولة وإعادة صياغتها فغالبا ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي :

- نفقات الخدمات العامة ، نفقات الأمن والدفاع ، نفقات الخدمات الاجتماعية ، نفقات الشؤون الاقتصادية و نفقات أخرى .

ويتم التعبير عن هذه النفقات بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام ويحدث هذا التعبير حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة من ناحية ، وحسب رغبة السلطة في تغييرها بحيث يأخذ كل مجال نصيب معين من الموارد المتاحة وذلك حسب الأولوية و الفائدة المرجوة من كل مجال تحت قيد الندرة النسبية للموارد<sup>18</sup> .

#### 4- ترشيد الإنفاق العام

تزداد أهمية وضرورة ترشيد الإنفاق العام وخاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف مواردها وعجز كبير في الميزانية العامة للدولة والمقصود بترشيد الإنفاق العام هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع من خلال رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة ، والقضاء على كل أوجه الإسراف والتبذير ، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة .  
والواقع أن ترشيد الإنفاق العام يتطلب الالتزام بالضوابط التالية :<sup>19</sup>

1 - تحديد حجم الإنفاق العام .

2 - إعادة دراسة الجدوى للمشروعات التي يتقرر إنجازها .

3 - الترخيص المسبق من السلطة التشريعية .

4 - تجنب الإسراف والتبذير .

5 - فرض الرقابة على الإنفاق العام .

#### 1-4 - تحديد حجم أمثل للإنفاق العام :

إن النفقات العامة للدولة تعبر عن منافع عامة يستفيد منها أفراد المجتمع . وعلى هذا الأساس فقد يعتقد البعض أنه كلما زاد الإنفاق العام للحكومات كلما زاد النفع والواقع أن هذا التصور غير صائب . فمن ناحية يلاحظ أنه إذا فاق الإنفاق العام للدولة مستوى معين ، فإن ذلك ينطوي على إسراف وتبذير ، ومن ناحية ثانية قد يزيد الإنفاق العام للدولة دون أن يزيد النفع العام . هذا علاوة على أن الضرائب هي المصدر الأساسي لتمويل الإنفاق العام ، ومن ثم فإن زيادة هذا الأخير ينطوي على زيادة التضحية التي يتحملها أفراد المجتمع بسبب ما يدفعونه من الضرائب ، إلا أنهم لا يتأثرون فيما بينهم من حيث تحمل الأعباء الضريبية .

وعلى أساس ما تقدم يمكن القول أنه ليس من المصلحة أن يتجه الإنفاق العام للدولة نحو التزايد بلا حدود ، وإنما تقضي المصلحة بأن يصل الإنفاق العام كل سنة إلى حجم معين لا يزيد عنه وهو ما يطلق عليه ، الحجم الأمثل للنفقات العامة .

#### 2-4 - إعداد دراسات الجدوى للمشروعات التي يتقرر إنجازها :

تنقسم النفقات العامة - كما سبق أن شاهدنا - إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية (استثمارية) . وتمثل النفقات الرأسمالية في المرافق العامة مثل مشروعات الكهرباء والمياه والنقل والمواصلات .... الخ . وكذلك المشروعات الإنتاجية ( القطاع العام ) والواقع أن ترشيد هذه النفقات الرأسمالية يقتضي إعداد دراسات الجدوى للمشروعات التي يتقرر إنجازها . وتعود أهمية دراسة الجدوى إلى أنها تسمح بالحصول على أكبر استفادة ممكنة من الموارد المتاحة ، وبعبارة أخرى فإن إقامة المشروعات الجديدة دون إعداد دراسات الجدوى يؤدي إلى ضياع جزء كبير من النفع العام الذي لم يكن ان يتحقق للاقتصاد الوطني بسبب الاختيار السيئ لمشروعات تستنزف حصيلة لدولة من العملات الأجنبية<sup>20</sup> أو تحديد أحجام للمشروعات تبعد على الحجم الأمثل ... الخ .

#### 3-4 - الترخيص المسبق من السلطة التشريعية :

ما يعرف تاريخياً أن حق السلطة التشريعية في الإذن بالضرائب نشأ قبل حقها في الإذن بالنفقة وكان الهدف من فرض الضرائب هو تمويل النفقات العامة . كما أنه من أجل المحافظة على الأموال العامة لا تتطلب فقط موافقة السلطة التشريعية وإنما تتطلب كذلك الترخيص المسبق من السلطة التشريعية قبل صرف أي مبلغ من الأموال العامة .

#### 4-4 - تجنب الإسراف والتبذير :

يمكن القول أن هناك إسراف وتبذير في النفقات العامة للدولة حيث أن هناك بعض وجوه للإنفاق لا يعادل نفعها المبلغ المنفق عليها . ويؤدي الإسراف و التبذير في النفقات العامة إلى العديد من الآثار السيئة لعل أهمها تبديد جانب من دخل الأفراد تلقتة الدولة من خلال الضرائب وكان من الممكن توجيهه بمعرفتهم إلى ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني . وهذا علاوة على ما يؤدي إليه الإسراف والتبذير في النفقات العامة من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي حيث تؤدي إلى إضعاف الثقة في أوجه إنفاق موارد الدولة الضريبية .

#### 4-5- فرض رقابة على النفقات العامة :

من المعروف أن النفقات العامة تنطوي على تصرف في أموال تخرج من الخزينة العمومية ، ويفترض أن يكون القائمين على إدارة أموال الدولة حريصين على قدر حرصهم على ممتلكاتهم الخاصة . ومن هنا تنشأ ضرورة فرض رقابة حازمة ودقيقة على الإنفاق العام لمراعاة الاقتصاد في الإنفاق وحسن استخدام الأموال في مختلف وجوه الاستغلال .

وهناك أنواع عديدة للرقابة على الإنفاق العام : رقابة شكلية ورقابة داخلية ورقابة خارجية ، ولاشك النفقات العامة أن إخضاع الإنفاق العام لهذه الأنواع العديدة من الرقابة ، يساعد على ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال الحد من الاختلاسات ، والتأكد من أن الإنفاق يتم طبقا للقوانين والتعليمات المالية .

#### 5 - الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

مما لاشك فيه أن الإنفاق العام أصبح أحد الأدوات الأساسية التي تستعمل في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وما تحدف إليه في هذا الجزء من البحث هو التعرف على الآثار الاقتصادية للإنفاق العام .

ونرغب في البداية الإشارة إلى النقاط التالية :

أ- تكتسي دراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق العام أهمية بالغة لأنها تعرفنا على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أغراض محددة . وبعبارة أخرى فإن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة يحفز المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر طالما أصبح غاية يسعى المجتمع إلى الوصول إليها.

ب - إن التعرف على الآثار الاقتصادية للنفقات العامة يستوجب إحداث مقارنة بين وضع الاقتصاد الوطني أو بعض قطاعاته قبل تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام ، ووضعه بعد التدخل . ونظرا لعدم معرفة الوضع الذي يكون عليه الاقتصاد الوطني قبل التدخل ، فإن الأمر يتطلب وضع فرضيات معينة باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي وبصفة محددة استخدام النماذج الاقتصادية .

ج- تعتمد الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على مجموعة من العوامل أهمها : مصدر الإيرادات التي تستخدم لتمويل الإنفاق العام ، طبيعة الإنفاق العام و أهدافه الظروف الفنية والاجتماعية للعملية الإنتاجية في المجتمع ، مستوى النشاط الاقتصادي .<sup>21</sup>

د- يستحسن عند دراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق العام ، البحث عن مصدر الإيرادات التي تستعمل لتمويل هذا الإنفاق باعتباره أهم العوامل التي تؤثر في تلك الآثار . فقد تكون إيرادات عادية ( ضرائب ، ورسوم جمركية ) وقد تكون الإيرادات غير عادية ( قروض وإصدار نقدي ) .

هـ- في الوضع الأول لا تؤدي النفقات العامة إلى خلق وسائل جديدة للدفع ، وإنما تقتصر أثارها على تحويل قوة شرائية من أيدي بعض الأفراد إلى أيدي أفراد آخرين . ومعنى ذلك أن الأثر هنا يكون على هيكل توزيع الدخل الوطني وليس على حجمه .

و- أما في الوضع الثاني ، فتؤدي النفقات العامة إلى زيادة عرض النقود في صورة وسائل الدفع أو زيادة سرعة تداولها، وفي كلا الوضعين تزيد دخول بعض الأفراد نتيجة التوسع في النفقات العامة .

ز- إن الآثار الاقتصادية التي تترتب على النفقات العامة قد تكون آثار مباشرة و هي تلك التي تشكل الآثار الأولية للنفقات العامة ، وقد تكون آثار غير مباشرة أو تلك التي تنتج خلال ما يعرف بدورة الدخل الوطني ، أي من خلال المضاعف ( الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل) ومن خلال المعجل ( الذي يوضح أثر تغيير الاستثمار نتيجة تغير الإنفاق الاستهلاكي ) .

#### 5-1- الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام :

#### 5-1-1- أثر الإنفاق العام على الإنتاج :

في ظل النظام الرأسمالي الحر حيث تسود مبادئ النظرية الكلاسيكية ، كان نطاق النشاط المالي للدولة محدودا حيث كانت وظائف الدولة لا تتعدى الأمن الداخلي والخارجي والقضاء . ولم يكن هناك استثناء من ذلك سوى قيام الدولة ببعض الأنشطة الاقتصادية اللازمة لقيام توسيع النشاط الخاص<sup>22</sup> . وبعبارة أخرى فإن الإنفاق العام كان محايدا من حيث آثاره على الحياة الاقتصادية ، ولذلك كان ينظر إلى أثر الإنفاق العام على الإنتاج أنه محايد أي لا يؤدي إلى توسع أو انكماش إنتاج النشاط الخاص . أما أثر الإنفاق العام على الإنتاج في ظل النظرية الحديثة فيعتمد على مدى كفاءة استخدامه ( إنتاجية الإنفاق العام ) ، ويؤثر ذلك على الإنتاج الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني .

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة الإنتاج في عناصر الإنتاج وذلك من خلال نفقات التعليم والصحة... الخ.  
- الإنفاق العام يؤدي على الرفع من الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما ينتج عنه زيادة في حجم الإنتاج .

### 5-1-2- أثر الإنفاق العام على التشغيل :

إن للإنفاق العام دور أساسي في زيادة الإستخدام بهدف الوصول إلى التوظيف التام سواء بدعم القطاع الخاص ودعجه في الحياة الاقتصادية وتطويره بهدف التخفيض من البطالة أو الإستثمارات العامة بنفس الغرض .

إذ يتطلب قيام الدولة بالإنفاق العام تعيين عمال وموظفين ، أو دفع مبالغ نقدية إلى الموردين ثمنا لشراء بعض السلع والخدمات أو إلى رجال أعمال مقابل قيامهم بتنفيذ بعض الأعمال العامة ، بحيث يقوم هؤلاء الموردون والمقاولون بتوظيف عدد من العمال ليهم لإنجاز ما تعاقدوا عليه مع الدولة مما يساهم في الأخير بامتصاص البطالة وزيادة التوظيف<sup>23</sup> .

غير أن أثر الإنفاق العام في التخفيف من حدة البطالة لا يقف عند هذا الأثر ، وإنما له أثر مضاعف في الميدان ، فتوزيع دخول جديدة على بعض المواطنين كنتيجة مباشرة للإنفاق العام ترتب عليه زيادة نسبة الاستهلاك وهو ما يؤدي إلى توظيف موظفين جدد في الاستثمارات المنتجة للسلع الاستهلاكية قصد الزيادة في إنتاج هذه السلع لمواجهة الزيادة في الإقبال على استهلاكها ، كما أن الزيادة في إنتاج هذه السلع يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاجها من آلات ومعدات مما يفتح مجالات جديدة لتوظيف اليد العاملة العاطلة .

### 5-1-3- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني :

يستطيع الإنفاق العام أن يؤثر على الاستهلاك الوطني عن طريق عدة زوايا نذكر منها مايلي :

- شراء الدولة بعض السلع الاستهلاكية مثل الملابس والمواد الغذائية والمواد الطبية لإشباع حاجات بعض الموظفين وأفراد القوات المسلحة مثلا فإنها ترفع من الاستهلاك الوطني ، ونفس الشيء عند شرائها لخدمات استهلاكية كالتعليم والأمن والدفاع .  
إن دفع الحكومة لفوائد القروض لمقرضيهها ومنح إعانات البطالة ودفعها لإعانات دعم عينية ، فإن جميع هذه النفقات ترفع من الاستهلاك الوطني .

### 5-1-4- أثر الإنفاق العام على الادخار الوطني :

إن ثبات الدخل إذا كان مصحوبا بزيادة في الاستهلاك ينتج عنه انخفاض في الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر بدوره هو الآخر على الإنتاج ، ويمكن القول أننا سنحصل على نفس النتائج عندما يرتفع الاستهلاك بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الدخل الوطني .  
ومما لاشك فيه أنه إذا زاد الإنفاق العام بنسبة تفوق الإيرادات العامة فإن الأثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس صحيح .

### 5-1-5- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل :

يظهر هذا التأثير عن طريق :

التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل من خلال النفقات الحقيقية ( كالأجور) وتحديد مكافآت عناصر الإنتاج التدخل من خلال ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني ( بين الأفراد بصفته مستهلكين ) وذلك من خلال النفقات التحويلية بين عناصر الإنتاج أو فروع النشاط .

### 5-2- الأثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام :

لاتؤدي النفقات العامة إلى إحداث الأثار المباشرة فحسب ، ولكنها تحدث أيضا أثارا غير مباشرة ، فالإنفاق العام الأولي يثير سلسلة من الدخول النقدية التي تحدث أثارا متتالية على الإنتاج والدخل والاستثمار والادخار وحيث يمكن تحديد الأثار غير المباشرة للنفقات العامة ، فلا بد أن نتعرف أولا على مبدأ المضاعف ومبدأ المعجل<sup>24</sup> .

يمكن تعريف مضاعف الاستثمار بأنه العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخول المترتبة على الزيادة في الاستثمار ، والمضاعف يساوي معكوب الميل الحدي للادخار . كما يمكن تعريف المعجل بأنه العلاقة بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الاستثمار .

## 6- أثر الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي :

في أعقاب انهيار أسعار البترول عام 1986 عانى الاقتصاد الجزائري من أزمات هيكلية عميقة من عجز للميزانية العامة ، اختلال في هيكل الأسعار ، عجز ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى أزمة المديونية التي أصبحت تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي . مما أجبر الدولة الجزائرية آنذاك إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية العالمية والتي من بينها صندوق النقد الدولي ، وهذا باعتمادها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية التي استمرت من 1989- إلى غاية 1998 والتي عن طريقها أعادت الدولة الجزائرية تشكيل سياستها الاقتصادية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص عن طريق تخفيض دور الدولة في الميدان الاقتصادي لصالح القطاع الخاص (سياسة انكماشية ) ، ثم لتأتي مرحلة جديدة إنطلاقاً من عام 1999 والتي انقلبت فيها السياسة الاقتصادية من اتجاه انكماشية إلى اتجاه توسعي معتمدة في ذلك على ارتفاع مداخيل المحروقات وكذلك تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ، ثم لتتبع بعد ذلك في بداية عام 2015 أسلوب ترشيد النفقات العامة في ظل انهيار وتراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية منذ منتصف عام 2014 . وعليه من خلال هذه الدراسة سنحاول التعرف على توجهات وتدابير سياسة الإنفاق العام المتبعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وكيف كان تأثير ذلك على المتغيرات الاقتصادية .

### 6-1 - أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم

يعتبر التحكم في التضخم أحد الأهداف الأساسية التي ترمي السياسة الاقتصادية لبلوغها سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية ، ويعد عرض النقود الوسيلة الأكثر استخداماً لتحقيق هذا الهدف ، واستقرار الأسعار لا يقصد به جمودها الكامل . والتضخم هو أحد المظاهر السلبية التي ترافق تطبيق السياسات المالية التوسعية خاصة في الدول النامية لعدم استجابة الجهاز الانتاجي للتوسع في الإنفاق مما ينعكس سلبا على مستوى الأسعار .

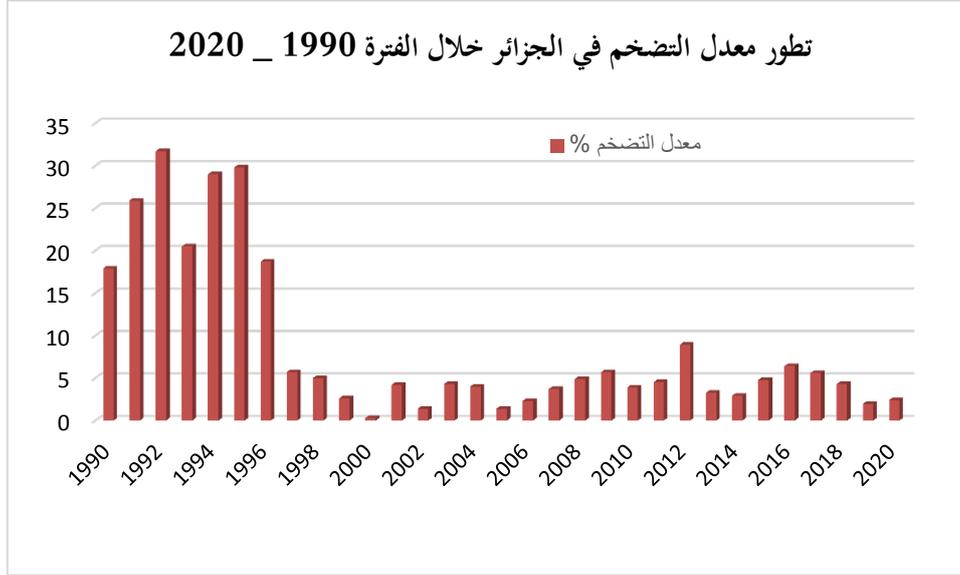
وعرف معدل التضخم ارتفاعاً واضحاً في الإقتصاد الجزائري مع بداية التسعينات للقرن الماضي والتي تعود أسبابه بالأساس لكون معدلات التضخم كانت مكبوتة خلال مرحلة الإقتصاد المخطط بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كان يتم تحديدها بوسائل إدارية . ومع بداية تحول الإقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق تطلب الوضع الاقتصادي الجديد تحرير الأسعار بصورة تدريجية ليتم تحديدها حسب آليات العرض والطلب في السوق مما أنتج وضعاً اقتصادياً يتميز بارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي ظهور الضغوط التضخمية وهذا ما يظهر بشكل واضح من خلال الجدول رقم (1) و الشكل رقم (1)، حيث بالرجوع إليهما يمكننا تحليل تطورات معدلات التضخم بتقسيمها إلى ثلاث فترات أساسية :

الجدول (1) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 \_ 2020

السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%
1990	17.9	2001	4.2	2012	8.9
1991	25.9	2002	1.4	2013	3.25
1992	31.7	2003	4.3	2014	2.9
1993	20.5	2004	4.0	2015	4.78
1994	29.0	2005	1.4	2016	6.4
1995	29.8	2006	2.3	2017	5.6
1996	18.7	2007	3.7	2018	4.3
1997	5.7	2008	4.9	2019	1.95
1998	5.0	2009	5.7	2020	2.4
1999	2.6	2010	3.9	-	-
2000	0.3	2011	4.5	-	-

المصدر : بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (1)



من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول (1)

#### المرحلة الأولى : ( 1990 – 1994 )

خلال هذه الفترة نلاحظ أنه تم تسجيل معدلات تضخم مرتفعة جدا ، إذ انتقلت من 17.9 % سنة 1990 إلى 25.9 % سنة 1991 ، ثم إلى 31.7 % سنة 1992 ( أقصى معدل تضخم يسجل على طول فترة الدراسة ) وبعد ذلك انتقل المعدل إلى 29 % سنة 1994 كما سجل معدل تغير وسطي خلال هذه الفترة قدره 25 % ويرجع ذلك إلى أنه خلال هذه الفترة تم تنفيذ برامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي التي تضمنت سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإحداث تخفيض كبير في قيمة الدينار بمعدل يفوق 40% والتحرير الجزئي لأسعار المنتجات المحلية وإلغاء الدعم، واتباع السلطة لسياسة مالية توسعية نتج عنها حدوث عجز ميزاني والتي تمت تغطيته بإصدار العملة، مما أدى إلى زيادة المعروض النقدي والتي بلغت نسبته 21.07 % ، 24.23 % على التوالي خلال الفترة ( 1991 – 1992 ) وهذه كلها عوامل ساهمت في ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم

#### المرحلة الثانية 1995 – 2000

عرفت هذه الفترة تراجع ملحوظ لمستويات الأسعار مقارنة بالفترة السابقة ، إذ سجلت معدل تغير وسطي للتضخم قدره 10.35 % ويرجع السبب في ذلك لتطبيق الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي خلال هذه الفترة والذي بدأ يعطي ثماره على التضخم في المدى المتوسط والطويل ، بحيث بلغ معدل التضخم 5% في نهاية برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1998 أي بفارق كبير مقارنة مع بدايته 29.8% سنة 1995 وبلغ 0.3% سنة 2000 وهو أدنى معدل تضخم على امتداد فترة الدراسة وحتى منذ استقلال الجزائر. ويرجع هذا الانخفاض في معدل التضخم إلى إتباع الدولة سياسات مالية ونقدية انكماشية ( تقييدية ) صارمة بغرض تقليص الطلب على المنتوجات بالإضافة إلى تخفيض المداخيل لاسيما الأجور من خلال إتباع سياسة دخول متشددة ، وهذا كون أن الهدف الرئيسي للبرنامج كان تخفيض معدلات التضخم من خلال تقليص حجم الإنفاق .

#### المرحلة الثالثة 2001 – 2020

بعد انتهاء فترة العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية عام 1998 شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ، بداية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 يلاحظ أن معدلات التضخم خلال هذه المرحلة عرفت نوعا ما من جديد ارتفاعا نسبيا مقارنة بنهاية المرحلة السابقة حيث انتقلت من 0.3 % عام 2000 إلى 4.2 % عام 2001 وتفسير هذا الارتفاع كون هذه المرحلة في ظل تنفيذها لهذه البرامج توسعت في الإنفاق العام من خلال زيادة الرواتب والأجور مما أدى إلى زيادة نمو الكتلة النقدية والتي نتجت عن تحسن أسعار المحروقات . ولكن بعد الاستقرار الإيجابي الذي عرفته سنة 2002 وانخفاض معدل التضخم إلى 1.4% ويفسر ذلك بتراجع نمو الكتلة النقدية إلى 17.3 % والذي كان سببه تدخل السياسة النقدية بواسطة الرفع من معدل الاحتياطي القانوني الذي وصل

إلى 4.25 % كما تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة طبقا للتعليمية رقم 2020/02 المؤرخة في 11 أفريل 2002 المتضمنة امتصاص فائض السيولة ( استرجاع السيولة لمدة 7 أيام ) ، وفي سنتي 2003 و 2004 لوحظ عودة ارتفاع معدلات التضخم على التوالي 4.3% و 4% والسبب في ذلك بزيادة المعروض النقدي خارج الجهاز المصرفي بسبب تفشي ظاهرة اختلاس الأموال وإفلاس البنوك وزيادة حجم الإنفاق .

ولكن بعد الاستقرار الذي شهدته معدلات التضخم خلال عامي 2003 و 2004 انخفض معدل التضخم إلى 1.4 % عام 2005 ويعزى هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في التشدد في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط والرفع من الاحتياطي القانوني إلى 6.5% لزيادة التأثير على سيولة البنوك التجارية ، وبالحلولة كان للسياسة النقدية أثر واضح على انخفاض معدل التضخم .

وخلال عامي 2006 و 2007 عودة معدلات التضخم للارتفاع نسبيا حيث بلغت على التوالي 2.3 % و 3.7% ويعزى ذلك لشرع الحكومة الجزائرية في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ، وبداية ارتفاع كتلة الأجور منذ عام 2006 وهذا تحت وطأة الإضرابات والاحتجاجات النقابية<sup>25</sup> ، ومن الملاحظ أنه خلال هاتين السنتين ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية بشكل سريع إلا أن ادخار الخزينة لجزء من الموارد النقدية المتأتية من الجباية البترولية بفضل تحسن أسعار المحروقات بواسطة صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم في التقييد من التوسع النقدي.

وخلال العامين 2008-2009 نلاحظ استمرار ارتفاع معدلات التضخم نسبيا كذلك حيث بلغ على التوالي 4.9% و 5.7% وهذا بالرغم من صرامة البنك المركزي الجزائري في التحكم في السيولة النقدية التي انخفضت عما كانت عليه في السنوات السابقة ، ويعزى هذا الارتفاع إلى التضخم المستورد نتيجة الأزمة المالية أواخر 2007 والبرنامج التكميلي لدعم النمو .

وفي عام 2010 نلاحظ معاودة انخفاض معدل التضخم حيث بلغ 3.9% مقارنة بالعامين السابقين ويعزى الفضل إلى الإجراءات التشريعية الجديدة المتعلقة بقانون النقد والقرض طبقا للأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح إطار السياسة النقدية من خلال المحافظة على استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية مع ضرورة استهداف التضخم .

وفي عامي 2011 و 2012 نلاحظ عودة معدلات التضخم للارتفاع حيث سجل أعلى معدل خلال هذه المرحلة بـ 8.9% عام 2012 ويعزى السبب في الارتفاع إلى زيادة حجم النفقات العمومية خلال برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

إلا أنه خلال الفترة 2013-2014 عرفت معدلات التضخم انخفاضا تدريجيا حيث سجل على التوالي 3.25% و 2.9% بالموازاة مع انخفاض الكتلة النقدية ، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث عاودت المعدلات للارتفاع من جديد خلال الفترة 2015-2017 بمعدل قدره 6.4% سنة 2016 ويعزى ذلك للظرف المالي والنقدي الصعب الذي يمر به الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع قيمة الدينار . لكن سرعان ما عاد إلى الانخفاض سنتي 2019 - 2020 إلى معدل 1.95% و 2.4% على التوالي . وفي الأخير وكخلاصة يمكن القول أنه كان للسياسة النقدية أثر كبير على الحد من التضخم

## 6 - 2 - أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة

تعتبر العمالة الكاملة أحد الأهداف الأساسية التي ترمي السياسة المالية بوجه عام وسياسة الإنفاق العام بوجه خاص للوصول إليها . والعمالة الكاملة لا تعني انعدام البطالة بصفة تامة ولكن يقصد بها إيجاد فرصة عمل لكل شخص يرغب في العمل ، ووفق النظرية الكينزية<sup>26</sup> فإن حجم العمالة يتحدد من خلال حجم الإنفاق اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي<sup>26</sup> . وعليه تظهر لنا أهمية سياسة الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره في تحسين وزيادة مستوى العمالة بما يسمح بتقليص معدلات البطالة ومحاربتها .

أما بخصوص أثر الإنفاق العام على العمالة فكان لارتفاع أسعار البترول بداية من الألفية الجديدة دورا أساسيا في الوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر مما شجع السلطة الجزائرية على إتباع سياسة اقتصادية ذات بعد اجتماعي في العمل على تخفيض مستوى البطالة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع ، وخصوصا أن العقد الأخير من القرن العشرين تميز بتدري كبير للوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي كنتيجة سلبية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي . فعند تحليل تطورات البطالة بالجزائر من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ تراوح متوسط معدل البطالة 28% خلال الفترة (1990-1999) بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان يمر

بما الاقتصاد الوطني . ويلاحظ كذلك أن معدل البطالة يشهد اتجاها تصاعديا خلال هذه المرحلة إذ ارتفع من 19.7 % عام 1990 إلى معدل 29 % عام 1999 ما يوضح الوضع الاقتصادي الصعب ، وهذا كان نتيجة التقشف في استحداث مناصب الشغل من جهة وتشدد الإصلاحات الاقتصادية المطبقة آنذاك والتي عرفت تسريح كبير لليد العاملة كنتيجة لحل وخصوصة الكثير من المؤسسات العمومية ، حيث تجاوز عدد العمال المسرحين أكثر من 500 ألف عامل ما بين 1994 – 1998 .

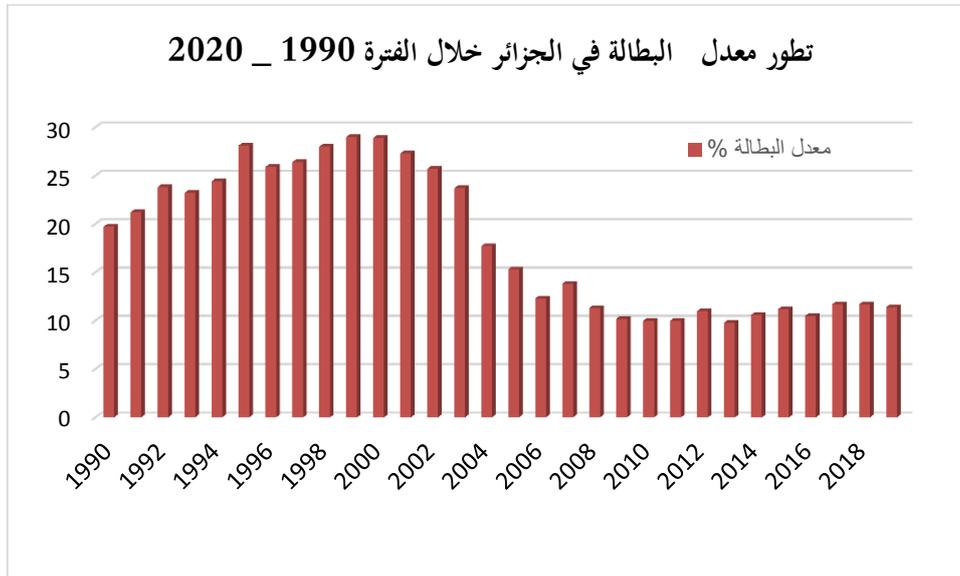
الجدول (2) : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 \_ 2020

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
1990	19.7	2001	27.3	2012	11
1991	21.2	2002	25.7	2013	9.8
1992	23.8	2003	23.7	2014	10.6
1993	23.2	2004	17.7	2015	11.2
1994	24.4	2005	15.3	2016	10.5
1995	28.1	2006	12.3	2017	11.7
1996	25.9	2007	13.8	2018	11.7
1997	26.4	2008	11.3	2019	11.4
1998	28	2009	10.2	2020	-
1999	29	2010	10	-	-
2000	28.9	2011	10	-	-

Source : retrospective statistiques 1962 – 2011 : emploi, rapport de l'ons ; p69 .

Ministere des finances , retrospective emploi et chomage (2000- 2018 ) , rapport de la direction generale de la prevision et des politiques , 2019 , p2

الشكل رقم (2)



من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (2)

وبعد ذلك عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا من معدل 29% عام 1999 إلى معدل 9.8% عام 2013 وهذا يعكس الارتفاع في مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني الذي يدعمه الإنفاق الاستثماري الحكومي المطبق ، والتي استحدثت من خلالها مناصب شغل بالأخص في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات والإدارة . مع التسجيل في نهاية الفترة 2015 – 2020 استقرار معدل البطالة عند المتوسط 11.3 % بسبب تراجع أسعار النفط وما ترتب عنه من توجه نحو ترشيد النفقات العامة بتقليص العمالة وتجميد وتقليص للمشاركة الاستثمارية .

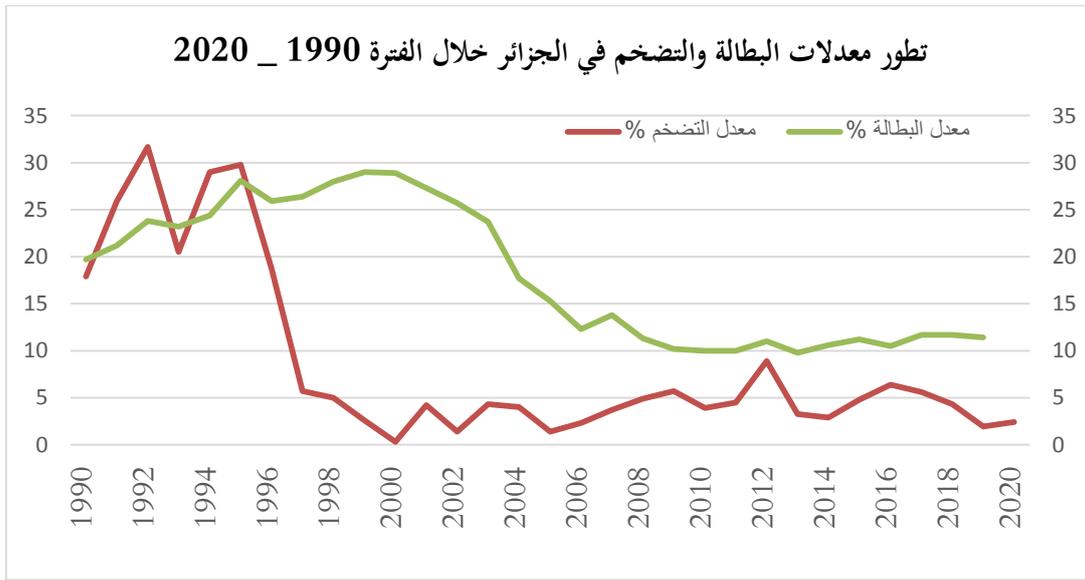
ولكن بالرغم من التحسن المسجل في معدلات البطالة في بداية الألفية الثالثة مقارنة بعقد التسعينات السابق إلا أن هذا غير كافي ، وهذا إذا ما قارناه بحجم الإنفاق العام . وعليه يمكن القول أن السياسة التنموية والمتمثلة في البرامج التي أطلقتها الحكومة الجزائرية أسهمت في تخفيض

معدلات البطالة في هذه الفترة ولم يكن للسياسة النقدية أثر في تخفيض هذه المعدلات لكون السياسة المنتهجة من جانب السلطة النقدية هي سياسة التعقيم النقدي وهي سياسة انكماشية تهدف للحد من آثار فائض السيولة البنكية معتمدا على أدوات نقدية ومالية مستحدثة .

### 6-2-1- العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 :

يتبين لنا من خلال الشكل رقم(3) وجود علاقة عكسية بين كل من معدلي التضخم والبطالة ، إذ نلاحظ انه مع كل زيادة في معدل التضخم تكون مصحوبة بانخفاض في معدل البطالة ، فعند التدقيق في الفترة 1990-1994 عندما كانت معدلات التضخم مرتفعة جدا قابلتها معدلات بطالة متدنية .ليحدث بعد ذلك العكس خلال الفترة 1995-1999 حيث يظهر لنا انه عندما بدأت معدلات البطالة بالارتفاع قوبلت بانخفاض في معدلات التضخم، نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي التي كانت تحث على الحد من الارتفاع في معدلات التضخم بغض النظر عن بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى ، بتطبيق سياسة اقتصادية تقشفية

الشكل رقم (3)



من إعداد الباحث اعتمادا على الجدولين (1) و(2)

وفي سنة 2000 أين سجل الاقتصاد الوطني أدنى معدل للتضخم نلاحظ في المقابل تقريبا أعلى معدل للبطالة بنسبة 28.9% ويظهر لنا بعد ذلك ابتداء من 2001 ارتفاع محسوس لمعدلات التضخم وبالمقابل نلاحظ انخفاض في معدلات البطالة كنتيجة لانطلاق السلطات الجزائرية في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الهادفة للزيادة في الاستخدام عبر سياسة اقتصادية توسعية في الإنفاق العام ، وهذا باستثناء سنة 2012 أين كان المعدلان متقاربين نسبيا .

وهذا ما يؤكد التعارض بين أهداف السياسة النقدية وخاصة التعارض بين تخفيض البطالة وتخفيض التضخم وهذا ما أشار إليه الاقتصادي الإنجليزي فيليبس .

### 6-3- أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي

يتحقق النمو الاقتصادي من خلال ضمان الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن بنسبة تفوق الزيادة في معدل النمو السكاني<sup>27</sup> . ويعد الرفع من معدلات النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى الدول للوصول إليها عن طريق تطبيق السياسات على العموم وسياسة الإنفاق العام بوجه خاص والتي تعمل على تحفيز وتنشيط الطلب الكلي الذي سيمتص بزيادة الإنتاج .

ووفق النظرية الكينزية فإن حجم الناتج الداخلي الإجمالي يرتبط بحجم الإنفاق الكلي وخاصة أن حجم الإنفاق العام يعد جزءا مهما من مكونات هذا الإنفاق ، ومن الطبيعي أن يتأثر حجم الإنتاج الداخلي ونموه بالتغيرات التي تطرأ على الإنفاق العام ودوره في تحفيز وتنشيط الطلب الكلي بمكوناته من استهلاك واستثمار ، والتي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومنه زيادة معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي والنمو الاقتصادي .

وفي الجزائر بعد انتهاء مرحلة العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية عام 1998 تميزت الوضعية الاقتصادية في الجزائر بتباطؤ في معدلات النمو في حين أن الاهتمام بالنمو وتشجيعه كان هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية آنذاك . وللعلم فإن السلطات العمومية وانطلاقا من بداية الألفية الجديدة تبنت عدة برامج لدعم الإنعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية من خلال الدفع بحركة النمو الاقتصادي بالتركيز على المشاريع القاعدية الكبرى والداعمة للأنشطة الإنتاجية والخدماتية المنتجة للقيمة المضافة . ولمعرفة مدى التحكم في معدلات النمو وتحقيقها نستعين بالجدول التالي :

**الجدول (3) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 \_ 2020**

السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي %	السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي %	السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي %
1990	0.8	2001	2.1	1990	3.4
1991	-1.2	2002	2.1	1991	2.8
1992	1.8	2003	6.8	1992	3.7
1993	-2.1	2004	5.2	1993	3.8
1994	-0.9	2005	5.1	1994	3.2
1995	3.8	2006	2	1995	1.3
1996	4.1	2007	3	1996	1.4
1997	1.1	2008	2.4	1997	0.8
1998	5.1	2009	1.6	1998	-
1999	3.2	2010	3.6	1999	-
2000	2.4	2011	2.9	2000	-

المصدر : من إعداد الباحث بناء على :

بيانات البنك الدولي - الجزائر

تقارير بنك الجزائر 1993- 1998- 2003 - 2008 - 2013 - 2020

من الجدول رقم ( 03 ) نلاحظ أن معدلات النمو الحقيقية قد عرفت تذبذبات خلال فترة الدراسة ( 1990 - 2000 ) عكست عوامل وظروف أثرت فيها ، بحيث يمكن التمييز بين عدة مراحل مرت بها ، فما يلاحظ أنه في سنة 1986 وقع انهيار كبير في أسعار النفط مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني خلال عشرية التسعينات ، ترجمت في تذبذب و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وبالأخص مرحلة ( 1990- 1994 ) أين تم تسجيل معدلات نمو متدنية وسالبة بمتوسط معدل وصل إلى -0.34% وذلك نتيجة السياسة الإنفاقية الانكماشية المتبعة من أجل محاربة ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال هذه المرحلة بناء على الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي ، ومن ثم شهدت نموا متذبذبا بارتفاعها عام 1995 إلى 3.8% ثم انخفاضها إلى 1.1% عام 1997 وعودة ارتفاعها عام 1998 بـ 5.1% وانخفاضها من جديد عام 1999 إلى 3.2% .

وللعلم عرفت معدلات النمو الاقتصادي انطلاقا من الألفية الثالثة و تحديدا من عام 2001 تحسنا ملموسا بتحقيقها لمعدلات نمو موجبة مرتفعة نسبيا خصوصا في الفترة ( 2002 - 2005 ) أين تم تحقيق أقصى معدل حيث بلغ 6.8% في عام 2003 نتيجة ارتفاع مداخيل المحروقات والأداء القوي للقطاع الفلاحي الذي سجل نموا قياسا بلغ 17% ، وانطلاق الحكومة في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار سياستها التنموية ، في حين كانت السياسة النقدية بعيدة عن تحقيق هذا الهدف تسعى إلى امتصاص السيولة منذ بداية 2002 . وما يلاحظ كذلك أنه رغم انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة (2005-2009) سجل تدهور في النمو الاقتصادي عامي 2008- 2009 كنتيجة للانكماش الذي عرفه قطاع النفط بتراجع أسعار البترول في السوق العالمية بفعل انعكاسات الأزمة المالية الدولية منذ النصف الثاني لسنة 2008 ،

وكذا التدهور في الفترة الأخيرة من (2016- 2020 ) كانعكاس لانخفاض مداخيل المحروقات بفعل تراجع أسعار النفط ويمكن القول أن الجزائر اتخذت منذ بداية الألفية الثالثة طريقا جديدا في سير السياسة الاقتصادية بإتباع سياسة مالية تعتمد بالأساس على التوسع في الإنفاق العمومي بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية ، إلا أن النتائج المحققة كانت متواضعة دون الهدف المنشود مقارنة بالأموال الضخمة المنفقة على برامج الإنعاش المسطرة خلال الفترة (2000- 2020 ) . وما يلاحظ كذلك أن معدلات النمو في الجزائر كانت تعتمد بالأساس على مداخيل المحروقات بمتوسط وصل إلى 32% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال نفس الفترة ، ويقمى بذلك

النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ضعيفا ومتدنيا وتحديدا الذي يعتمد على قطاعي الصناعة والفلاحة حيث سجلا متوسط نمو يقدر على التوالي بـ 5.6% و 9.5% من الناتج الداخلي الإجمالي .

#### 4-6- أثر سياسة الإنفاق العام على التوازن الخارجي

ونقصد بذلك تحقيق التوازن في المعاملات التي تتم بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم الخارجي ، ويحقق هذا الهدف تساوي مجموع التزامات الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي مع حقوقه خلال فترة معينة وهو ما يظهر في حساب ميزان المدفوعات .<sup>28</sup> إن العجز في ميزان المدفوعات أصبح ظاهرة اعتيادية ومزمنة في الدول السائرة في طريق النمو ، فخلال الثمانينات من القرن الماضي انخفضت أسعار المواد الأولية ومنها أسعار النفط مما انعكس على الوضع الاقتصادي في الجزائر باعتبارها دولة نامية فتحت عن ذلك أزمة هيكلية عميقة من عجز في الميزانية الحكومية ، عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بالإضافة إلى المديونية الخارجية التي أصبحت تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

وللقضاء على هذا العجز حسب صندوق النقد الدولي يجب اللجوء إلى تقليص الواردات ، وينبغي كذلك اتخاذ إجراءات صارمة لتسيير سعر صرف الدينار وذلك بهدف الرجوع إلى القيمة الحقيقية لهذه العملة مقابل العملات الأخرى . ولمعرفة مدى تأثير سياسة الإنفاق المطبقة على التوازن الخارجي يمكن تحليل وضعية ميزان المدفوعات الذي يعكس حركة التجارة الخارجية بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال . أما بالنسبة للجزائر، فالجدول رقم (4) يوضح تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2020 حيث يتضح وجود ثلاثة مراحل .

#### الجدول (4): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد	0.22-	0.52-	0.23	0.01-	4.38-	6.32-	2.09-	1.16	1.74-	2.38-
السنوات	الميزان التجاري	الحساب الجاري	حساب رأس المال	ميزان المدفوعات	السنوات	الميزان التجاري	الحساب الجاري	حساب رأس المال	ميزان المدفوعات	السنوات
2000	12.3	8.93	1.36-	7.57	2011	25.96	17.77	2.38	20.14	
2001	9.61	7.06	0.87-	6.19	2012	20.17	12.42	0.36-	12.06	
2002	6.7	4.36	0.71-	3.65	2013	9.88	11.53	1.02-	0.133	
2003	11.14	8.84	1.37-	7.47	2014	0.46	9.28-	3.4-	5.88-	
2004	14.27	11.12	1.87-	9.25	2015	18.1-	27.3-	0.25-	27.54-	
2005	26.47	21.18	4.24-	16.94	2016	20.1-	26.2-	0.19	26.03-	
2006	34.06	28.95	11.2-	17.73	2017	14.4-	22.1-	0.33	21.76-	
2007	34.24	30.54	0.99-	29.55	2018	7.46-	16.7-	0.88	15.82-	
2008	40.6	34.45	2.54	36.99	2019	6.94-			16.95-	
2009	7.78	0.402	3.46	3.86	2020				18.2-	
2010	18.21	12.15	3.18	18.21					-	

المصدر : وزارة المالية + بنك الجزائر

#### المرحلة الأولى 1990-1999 :

ويظهر فيها أن ميزان المدفوعات سجل عجزا دائما خلال الفترة 1990-1999 ماعدا عام 1992 ويعود ذلك إلى الوضعية الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة الصعبة ، إذ أدى الانخفاض الحاد لأسعار النفط عام 1986 إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد إلى تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة خطيرة أدت إلى اختلال التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني ، حيث خلقت هذه الأزمة سلبيات في الإنتاج ، الاستثمار ، الاستهلاك ، العمالة والأسعار... إلخ . ما دفع بالبلد إلى تطبيق اتفاقيات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي وما نتج عنه من تخفيض في قيمة الدينار الجزائري خلال عامي 1991 و 1994 بضغط من الصندوق مقابل تقديمه للمساعدات المالية وأيضا بسبب الظروف التضخمية ليسجل ميزان المدفوعات بعد ذلك فائضا بداية من عام 2000 .

### المرحلة الثانية : 2000 – 2013

عرف ميزان المدفوعات خلال هذه المرحلة اتجاهها تصاعديا إلى غاية 2008 أين بلغ رصيد ميزان المدفوعات 37 مليار دولار، ويعود ذلك إلى التحسن في وضعية الميزان التجاري بسبب تزايد الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط والتي ساهمت في توليد فوائض في ميزان المدفوعات بلغت أقصاها سنة 2008 ، ليعرف بعد هذه الفترة انخفاضا حادا سنة 2009 إلى 3.6 مليار دولار وكان نتيجة الأزمة المالية التي عصفت بالاقصاد العالمي والتي كان لها أثار سلبية على أسعار النفط مما أدى إلى تراجع رصيد الميزان التجاري حيث سجل خلال الفترة 2009-2013 ميزان المدفوعات تحسنا أقل نسبيا مع الفترة السابقة وهذا بالرغم من التحسن المستمر في أسعار النفط خلال هذه الفترة يرجع إلى الزيادة المتنامية في الواردات نتيجة ارتفاع الطلب الكلي .

### المرحلة الثالثة : 2014 – 2020

تميزت هذه المرحلة بتسجيل عجز في ميزان المدفوعات بلغ ذروته سنة 2015 بعجز يقدر 27.54 مليار دولار والذي ساهم فيه العجز في الحساب الجاري المقدر 27.3 مليار دولار بالإضافة إلى العجز في حساب رأس المال المقدر 0.25 مليار دولار أما الفترة المتبقية 2016 – 2018 فقد أدى التحسن في حساب رأس المال والذي سجل أرصدة موجبة خلال هذه الفترة وتقلص العجز في الحساب الجاري إلى تقلص العجز في ميزان المدفوعات إلى 15.82 مليار دولار عام 2018 .

وعلى العموم ما يميز المرحلة 2000 – 2020 أن الحساب الجاري أكثر تأثيرا على ميزان المدفوعات مقارنة بحساب رأس المال حيث يلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات عرف فوائض مالية لأبأس بها في الفترة التي عرف فيها حساب رأس المال عجزا ، على العكس حين سجل حساب رأس المال فوائض مالية عرف ميزان المدفوعات عجزا .

### 6-5- اثر الإنفاق العام على الصادرات :

يمكننا من خلال الجدول رقم(5) أن نستنتج مدى الأثر الذي لعبه الإنفاق العام في الدفع بالصادرات الجزائرية وهذا من خلال دوره في تخفيض وتنشيط القطاعات الصناعية والزراعية على الإنتاج من اجل التصدير . فمن خلال الجدول أدناه نلاحظ أن المحروقات وخلال كل الفترة المدروسة كانت السلعة الرئيسية من هيكل الصادرات الجزائرية حيث بلغت نسبتها في المتوسط 96 % أعلاها كان عام 2005 ب 98.1% مقابل صادرات خارج المحروقات قدرت في المتوسط ب4% . وهذا يؤكد على عدم تمكن الدولة الجزائرية من تحقيق هدف تنويع الصادرات الوطنية والخروج من شرنقة المحروقات رغم الحوافز والاستثمارات والإعانات الممنوحة من طرف الدولة للاقتصاد الوطني .

### الجدول رقم (5) هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة ( 1990-2020 )

السنوات	إجمالي الصادرات مليار دينار جزائري				السنوات	إجمالي الصادرات مليار دينار جزائري			
	من المحروقات		خارج المحروقات			من المحروقات		خارج المحروقات	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
1990	97.0	118.16	2.0	3.7	2006	97.9	3895.7	2.1	83.3
1991	97.1	226.8	2.9	6.8	2007	97.8	4121.8	2.2	92.4
1992	95.4	237.6	4.6	11.4	2008	97.5	4970	2.5	125
1993	95.2	228.1	4.8	11.5	2009	97.7	3270.2	2.3	77.4
1994	96	311.4	4.0	12.9	2010	97.4	4220.1	2.6	113.5
1995	94.9	473.1	5.1	25.3	2011	97.2	5223.8	2.8	150.3
1996	92.1	682.1	7.9	58.7	2012	97.2	5527.7	2.8	159.7
1997	96.3	762.7	3.7	29.1	2013	96.9	5057.6	3.1	159.5
1998	96.2	566.6	3.8	22.3	2014	95.8	4709.6	4.2	208
1999	96.5	811.3	3.5	29.2	2015	94.4	3339.4	5.6	197.8
2000	96.2	1612	3.8	63.2	2016	94.0	3080	6.0	197.7
2001	96.5	1429	3.5	51.3	2017	94.5	3714.1	5.5	214.2
2002	96.0	1441.9	4.0	59.3	2018	93.0	4548.1	7.0	341.2
2003	97.3	1850.1	2.7	51.9	2019				
2004	97.8	2286.3	2.2	51.1	2020				
2005	98.1	3355	1.9	66.5					

Source : retrospective statistiques 1962 – 2011 :commerce extérieur ,rapport de L ONS ,P173-175 .

## 6-6- العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والواردات في الجزائر :

ما يلاحظ من خلال تحليل ودراسة أثر سياسة الإنفاق العام على الواردات أن هناك علاقة موجودة بين نمو الإنفاق العام وزيادة معدل الواردات (النمو الحقيقي ) وتحديدًا منذ بداية 1995 أن هناك تقارب في اتجاهات النمو للمتغيرين ، فانخفاض معدل نمو الإنفاق العام 1996 بـ 23% ، قابله انخفاض نمو مماثل في جانب الواردات بنسبة 21.7% .

أما في بداية الألفية الثالثة فالارتفاعات التي تحققت في معدلات نمو الإنفاق العام الحقيقي قابلتها ارتفاعات مماثلة في ارتفاع الواردات وتحديدًا في الفترة 2001 س- 2009 نتيجة انطلاق المشاريع الاستثمارية الكبرى التي شرعت الحكومات الجزائرية في إنجازها والتي رجحت كفة الواردات لصالح التجهيزات الصناعية والفلاحية ، وعندما تم تسجيل معدل نمو حقيقي سالب للإنفاق العام بـ 9.4% عام 2010 تم تسجيل انخفاض بنفس معدل النمو في الواردات بـ 9.1% .

أما الفترة الأخيرة من الدراسة (2015-2020) فشهدت نفس الاتجاه في النمو لكلا المتغيرين عاكسة بذلك انخفاض الإيرادات النفطية الممول الأساسي للتوسع في الإنفاق العام .

والخلاصة التي يمكن استخراجها من خلال دراسة هذا العنصر أن جزءا من الإنفاق العام يتسرب خارج الاقتصاد الوطني على شكل واردات وهذا يعني انخفاض فعالية مضاعف الإنفاق العام وبالتالي أضعاف فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي .

## الخاتمة :

هدف هذه الدراسة معرفة أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1990 – 2020 خاصة في بيئة اقتصادية تعتمد بصورة شبه مطلقة على المحروقات .

وقد أسفرت الدراسة بجملة من النتائج تتمثل في النقاط التالية :

- تعتبر سياسة الإنفاق من أهم السياسات الاقتصادية تأثيرًا على التوازنات الداخلية ومنها الحد من البطالة والرفع من النمو الاقتصادي .
- من الصعب أن تحقق سياسة الإنفاق العام جملة من الأهداف المتعارضة في نفس الوقت .
- إن تعرض الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية وخاصة انخفاض أسعار المحروقات له دور كبير في عدم المساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- نجحت السلطات النقدية الجزائرية إلى حد بعيد خلال فترة الدراسة من الحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض معدلات التضخم .
- استطاعت السلطات الجزائرية وبشكل محدود من رفع معدلات النمو الاقتصادي .
- إن برامج الإنعاش الاقتصادي التي تم الشروع فيها بداية من الألفية الثالثة من طرف السلطة الجزائرية لم تتمكن من القضاء على البطالة بالقدر الكافي .

## التوصيات :

- \* تنويع الاقتصاد الوطني وذلك بدعم القطاعات الإستراتيجية خارج المحروقات لترقية الاقتصاد و التخلص من التبعية للمحروقات .
- \* يجب أن تتكيف سياسة الإنفاق العام المستخدمة وتنسيقها مع السياسات الاقتصادية الأخرى للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي .
- \* من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وجب العمل على التنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية لتفادي التضارب بين أهدافها .
- \* العمل على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- \* تبني سياسات تشغيل تهدف لإعادة توجيه التشغيل لصالح القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها القطاع الفلاحي والصناعي

- 1- د- عبد الكريم بركات ، د- حامد عبد المجيد دراز ، علم المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1971 ص 215-217
  - 2 - حامد عبد المجيد دراز ، سعيد عبد العزيز ومحمد عمر أبو دوح ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر ، بدون طبعة ، 2003 ، ص 251.
  - 3 - علي خليل وسليمان أحمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، بدون طبعة ، 2000 ، ص 89 .
  - 4- R. Cauvey and others. Public finance : fiscal policy . S Chand . and Company LTD. India . 3rd edition . 2007 . p27
  - 5- أعاد حمود القيسي ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة (6) ، 2008 ، ص 38 .
  - 6 - سوزي عدلي ناشد ، الوجيزة المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر - الاسكندرية ، 2000 ، ص 33 .
  - 7 - محمد عباس محرز - اقتصاديات المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون الجزائر 2005 ص 75
  - 8 - رفعت المحجوب ، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية ، 1992 ، ص 92 .
  - 9 - علي لطفي ، أصول المالية العامة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1997 ، ص 194 .
  - 10- محمد شاكر عصفور ، اصول الميزانية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة 1 ، 2008 ، ص 282
  - 11- السيد عبد المولى ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص ص 78- 80 .
  - 12 - عبد المجيد عبد المطلب ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر ، بدون طبعة 2005 ، ص 40 .
  - 13 - علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، بدون طبعة ، 2009 ، ص 326 .
  - 14 - عبدالله حاسن الجابري ، سياسة الانفاق العام التي اتبعتها الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وأثارها الاقتصادية الكلية : دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث ، مجلة جامعة أم القرى ، السعودية ، المجلد ( 15 ) ، العدد(25) ، 2002 ، ص 654 .
  - 15- أحمد ركان ورايح بلعباس ، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة : دراسة قياسية لحالة الجزائر من 1973 - 2008 ، مداخلة ضمن المنتدى الدولي في استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " ، جامعة المسيلة - الجزائر - نوفمبر 2011 ، ص 05 .
  - 16 - سامي ولسن ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1995 ، ص 87 .
  - 17- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة (3) ، 2006 ، ص 197 .
  - 18- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 ص 39 .
  - 19 - د / علي لطفي ، اقتصاديات المالية العامة ، مكتبة عين شمس ، 1993 ، ص
  - 20 - Hassan Mohamed Kamal, said Abdel Moniem "Studies in Tax accounting successors tax in Shams Book shop 1996 , p11-15
  - 21-Richard A . Musgrave and Peggy B. Musgrave " Public Finance in Theory and practice " FiFth edition 1989 , P 605 .
  - 22- د/ السيد عبد المولى ، الوجيز في المالية العامة ، دار النهضة العربية ، 2003 ، ص 146 .
  - 23- محمد حلمي مراد ، مالية الدولة ، الدار الجامعية ، مصر ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر ، ص 29 .
  - 24- د/ عادل فليح العلي ، طلال محمود كداوي اقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الاول - المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة الموصل - 1988 ، ص 122-123 .
  - 25- مسعودي محمد ، دور الصدمة الموجبة في الاخلال بالاستراتيجية الفكرية لسياسة الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000 -2010 ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات - العدد السادس - ص 55 .
  - 26- وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، مكتبة حسين العصرية ، لبنان الطبعة (1) 2010 ، ص 160 .
  - 27- ماجدة قنديل ، مصادر النمو الاقتصادي ، معهد صندوق النقد الدولي - واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية ، 2005 ، ص 02 .
  - 28- فاروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز أحمد دياب ، دراسة مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، خوارزم العلمية ، الطبعة الأولى 2015 ، ص 16
- Source : retrospective statistiques 1962 - 2011 :commerce exterieur ,rapport de L ONS ,P173-175 .  
Evolution des échanges exterieurs de marchandises de 2011- 2016 ONS ; c .statiques N 205/2017, P59  
Evolution des échanges exterieurs de marchandises de 2013- 2018 ONS ; c .statiques N 214/2019, P59